# الدَّلِيلُ عَلَى بَطِلان قَوْلُهُمْ: "وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ"

## بحث في مشكل الحديث


إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com



**خلاصة—هذا البحث يبحث في الدَّلِيلُ عَلَى بَطِلان قَوْلُهُمْ : " وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ".**



**الكلمات الافتتاحية: الدليل، بطلان قولهم، وهو الآن على ما عليه كان.**


### I. المقدمة

**التعرف على الدَّلِيلُ عَلَى بَطِلان قَوْلُهُمْ: "وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ".**

### II. موضوع المقالة

**وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْكَلامَ -وَهُوَ قَوْلُهُمْ: وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ- كَلامٌ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ وَالاعْتِبَارِ وُجُوهٌ:**

**أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ مَعَ عِبَادِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ الْكِتَابِ عُمُومًا وَخُصُوصًا فِي مَوْضِعَيْنِ.**

**وَكَانَ النَّبِيُّ ε إذَا سَافَرَ يَقُولُ : ((اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا فِي سَفَرِنَا وَاخْلُفْنَا فِي أَهْلِنَا)) فَلَوْ كَانَ الْخَلْقُ عُمُومًا وَخُصُوصًا لَيْسُوا غَيْرَهُ وَلَا هُمْ مَعَهُ، بَلْ مَا مَعَهُ شَيْءٌ آخَرُ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَعَ نَفْسِهِ وَذَاتِهِ، فَإِنَّ الْمَعِيَّةَ تُوجِبُ شَيْئَيْنِ:**

**أَوَّلًا: كَوْنَ أَحَدِهِمَا مَعَ الْآخَرِ ، فَلَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ مَعَ هَؤُلَاءِ عُلِمَ بُطْلَانُ قَوْلِهِمْ : "هُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ" لَا شَيْءَ مَعَهُ؛ بَلْ هُوَ عَيْنُ الْمَخْلُوقَاتِ.**

**ثانيًا: وَأَيْضًا إنَّ الْمَعِيَّةَ لَا تَكُونُ إلَّا مِنْ الطَّرَفَيْنِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ: الْمُقَارَنَةُ وَالْمُصَاحَبَةُ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ مَعَ الْآخَرِ : امْتَنَعَ أَلَّا يَكُونَ الْآخَرُ مَعَهُ فَمِنْ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مَعَ خَلْقِهِ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ وُجُودٌ مَعَهُ وَلَا حَقِيقَةٌ أَصْلًا بَلْ هُمْ هُوَ.**

**الْوَجْهُ الثَّانِي: فَنَهَاهُ أَنْ يَجْعَلَ أَوْ يَدْعُوَ مَعَهُ إلَهًا آخَرَ وَلَمْ يَنْهَهُ أَنْ يُثْبِتَ مَعَهُ مَخْلُوقًا أَوْ يَقُولَ : إنَّ مَعَهُ عَبْدًا مَمْلُوكًا أَوْ مَرْبُوبًا فَقِيرًا، أَوْ مَعَهُ شَيْئًا مَوْجُودًا خَلْقًا وَلَمْ يَقُلْ: لَا مَوْجُودَ إلَّا هُوَ أَوْ لَا هُوَ إلَّا هُوَ أَوْ لَا شَيْءَ مَعَهُ إلَّا هُوَ : بِمَعْنَى أَنَّهُ نَفْسُ الْمَوْجُودَاتِ وَعَيْنُهَا.**

**فَأَثْبَتَ وَحْدَانِيَّتَهُ فِي الْأُلُوهِيَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ : إنَّ الْمَوْجُودَاتِ وَاحِدٌ فَهَذَا التَّوْحِيدُ الَّذِي فِي كِتَابِ اللَّهِ : هُوَ تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ وَهُوَ أَنْ لَا تَجْعَلَ مَعَهُ، وَلَا تَدْعُوَ مَعَهُ إلَهًا غَيْرَهُ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ الْوُجُودِ هُوَ إيَّاهُ؟**

**وَأَيْضًا: فَنَهْيُهُ أَنْ يَجْعَلَ مَعَهُ أَوْ يَدْعُوَ مَعَهُ إلَهًا آخَرَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ كَمَا فَعَلَهُ الْمُشْرِكُونَ، الَّذِينَ دَعَوْا مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى، فَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْآلِهَةُ هِيَ إيَّاهُ - وَلَا شَيْءَ مَعَهُ أَصْلًا - امْتَنَعَ أَنْ يُدْعَى مَعَهُ آلِهَةٌ أُخْرَى.**

**فَهَذِهِ النُّصُوصُ: تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَشْيَاءَ لَيْسَتْ بِآلِهَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ آلِهَةً وَلَا تُدَّعَى آلِهَةً، وَأَيْضًا فَعِنْدَ الْمُلْحِدِينَ يَجُوزُ أَنْ يُعْبَدَ كُلُّ شَيْءٍ، وَيُدْعَى كُلُّ شَيْءٍ؛ إذْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ هُوَ الْأَشْيَاءُ.**

**فَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ حِينَئِذٍ أَنْ يَدْعُوَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ الْآلِهَةِ الْمَعْبُودَةِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَهُوَ عِنْدَ الْمَلَاحِدَةِ مَا دَعَا مَعَهُ إلَهًا آخَرَ، فَجَعَلَ نَفْسَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ شِرْكًا، وجَعَلَهُ تَوْحِيدًا، وَالشِّرْكُ عِنْدَهُ لَا يُتَصَوَّرُ بِحَالٍ.**

**الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ : لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سَمَاءٌ، وَلَا أَرْضٌ وَلَا شَمْسٌ، وَلَا قَمَرٌ وَلَا جِنٌّ، وَلَا إنْسٌ وَلَا دَوَابُّ، وَلَا شَجَرٌ وَلَا جَنَّةٌ، وَلَا نَارٌ، وَلَا جِبَالٌ، وَلَا بِحَارٌ، فَإِنْ كَانَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ : فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْيَانِ، وَهَذَا مُكَابَرَةٌ لِلْعِيَانِ، وَكُفْرٌ بِالْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ.**

**الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ اللَّهَ كَانَ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ ثُمَّ كَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، فَإِنْ كَانَ لَا شَيْءَ مَعَهُ فِيمَا بَعْدُ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ حَالِ الْكِتَابَةِ وَقَبْلَهَا وَهُوَ عَيْنُ الْكِتَابَةِ وَاللَّوْحِ عِنْدَ الْفَرَاغَةِ الْمَلَاحِدَةِ.**

المراجع والمصادر


١. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.

٢. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الح سن ين فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.

٣. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤. الزركشي، بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.

٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المدينة المنورة، مكتبة الدار السفلية، ١٤٠٥هـ.

٦. بن منبه، همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه، شرح وتحقيق : رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.

٧. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.

٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.

٩. أبو شهبه، محمد بن محمد أبو شهبه، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.

١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم،١٩٨٦م.

١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.